جامعة ديالى
كلية التربية الاساسية
قسم التاريخ

# تاريخ العراق المعاصر

الأستاذ المساعد الدكتور
قحطان حميد كاظم

١٤٣٦هـ ٢٠١٥م

## المحاضرة التاسعة عشرة

## ثالثاً : تشكيل حكومة الانقلابيين بأغلبية من الإصلاحيين :

أتم الانقلابيون تشكيل وزارتهم ، وصدرت الإرادة الملكية بتشكيلها ،في الساعة السادسة مساءاً وجاءت على الوجه التالي :

١ . حكمت سليمان . رئيساً للوزراء ، ووزيراً للداخلية .

٢ . جعفر ابو التمن . وزيراً للمالية .

٣ . صالح جبر . وزيراً للعدلية .

٤ . ناجي الأصيل . وزيراً للخارجية .

٥ . كامل الجادرجي . وزيراً للاقتصاد والمواصلات .

٧ . يوسف إبراهيم . وزيراً للمعارف .

٧ . أما بكر صدقي فقد تولى منصب رئيس أركان الجيش ، بدلاً من طه الهاشمي ، الذي أحيل على التقاعد .

أما ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، ونوري السعيد فقد غادرا العراق على الفور ، بمساعدة السفارة البريطانية ، خوفاً من بطش بكر صدقي .

أسرع السفير البريطاني إلى لقاء الملك غازي ، ورئيس الوزراء ، السيد حكمت سليمان ، ليقف على ما تنوي الوزارة عمله ، وقد طمأنه حكمت سليمان بأن الوزارة تحترم تعهدات العراق ، وتسعى للنهوض بالبلاد ، في كافة المجالات ، كما لقي السفير من الملك كل ما يطمئن الحكومة البريطانية .

أراد بكر صدقي أن يرسل من يقوم بتصفية ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني ، إلا أن حكمت سليمان رفض الفكرة .

كان من أولى المهام بالنسبة للوزارة الجديدة تثبيت أقدامها وسلطتها ، حيث لجأت إلى إجراء تغيرات واسعة في أجهزة السلطة الإدارية ،والدبلوماسية ، وإبعاد كافة العناصر المؤيدة للوزارة السابقة .

وفي الوقت نفسه ، نظمت العناصر الوطنية المظاهرات المؤيدة للحكومة ، وكان على رأس تلك المظاهرات محمد صالح القزاز وهو من الشيوعيين المعروفين ، وشاعر العرب الكبير محمد مهدي الجواهري ، وغيرهم من الوطنيين ، وتقدمت المظاهرات بمطالب للحكومة

تدعو فيها إلى إصدار العفو العام عن المسجونين السياسيين ، وإطلاق حرية الصحافة ، وحرية التنظيم الحزبي والنقابي، وإزالة آثار الماضي ، والعمل على رفع مستوى معيشة الشعب ، وضمان حقوقه وحرياته ، وتقوية الجيش ، ليكون حارساً أميناً لاستقلال البلاد . ولم تقتصر المظاهرات على بغداد فقط ، بل امتدت إلى سائر المدن العراقية .

**رابعاً : حكومة الانقلابيين تحل المجلس النيابي :**

بعد أن ثبتت الحكومة أقدامها ، وبسطت سلطتها على كافة أنحاء البلاد ، كانت أمامها الخطوة الثانية ، المتمثلة بحل المجلس النيابي ، الذي جرى انتخابه على عهد الحكومة السابقة ، وهكذا استصدرت الإرادة الملكية بحل المجلس ، في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٦ ، تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة .

وفي الوقت نفسه تقدمت الحكومة بمنهاجها الوزاري ، الذي أكد على تعزيز العلاقات بين العراق وجيرانه ، ومع بريطانيا ، لما فيه مصلحة الأطراف جميعاً وتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة والمرتشية ،وتحسين أدائه ، والعمل على رفع مستوى معيشة الشعب ، وتحسين أحواله الصحية والثقافية ، وتوسيع الخدمات العامة ، وتنظيم السجون ، وجعلها أداة إصلاح للمسجونين، والعمل على تحسين أوضاع البلاد الاقتصادية ، وملافات العجز في الميزانية ، وتطوير الزراعة والصناعة في البلاد ، وإصلاح الجهاز القضائي ، وإعادة النظر في القوانين والمراسيم التي أصدرتها الوزارات السابقة .

كما أكد المنهاج على تقوية الجيش ، وتدريبه وتسليحه ، ليكون سياجاً حقيقياً للوطن ، وإصلاح جهاز التعليم ،وتوسيع معاهد المعلمين ، وفتح المزيد من المدارس وإلغاء أجور الدراسة المتوسطة والثانوية ، وجعلها مجانية ، وبناء المزيد من المدارس . وفي واقع الأمر كان لدى الوزارة الجديدة خططاً طموحة لتغير وجه العراق ، لكن الرياح جرت بما لا تشتهي السفن ، كما يقول المثل ، ومع ذلك فقد استطاعت الحكومة القيام بالعديد من الإجراءات لتحسين الأوضاع ،فأطلقت سراح المسجونين الذين أدانتهم المجالس العرفية ، وأعادت كافة الأموال المصادرة منهم ، كما أعادت كافة الصحف التي أغلقتها الوزارات السابقة ، وسمحت بدخول الكثير من الكتب التقدمية التي كانت ممنوعة في العهود السابقة ، وإعادة الموظفين المفصولين لأسباب سياسية إلى وظائفهم ، وأصدرت الحكومة قانون العفو العام .

## خامساً: بكر صدقي يتجاوز الحكومة،ويحكم من وراء الستار:

ما أن احكم بكر صدقي سيطرته على مقدرات البلاد حتى استهوته شهوة الحكم ، أراد أن يحكم من وراء الستار ، متجاوزاً حلفائه الإصلاحيين [ حزب الإصلاح الشعبي ] الذين يمثلون الأغلبية في الوزارة ، وكان باكورة خطواته ، الطريقة التي جرى فيها انتخاب مجلس النواب . فقد عقد بكر صدقي مع فريقاً من ضباطه ، وعدد من القوميين اجتماعاً في داره لوضع الترتيبات للانتخابات ، وإعداد قوائم المرشحين ، مستبعداً رفاقه الإصلاحيين ، وقد جاءت قوائم المرشحين في معظمها من المؤيدين لبكر صدقي شخصياً ، فيما كانت حصة الإصلاحيين أقل بكثير ، وقد جرت الانتخابات في ٢٠ شباط ١٩٣٧ ، وجاءت النتيجة كما خطط لها بكر صدقي سلفاً.[١]

كان منهاج حزب الإصلاح الشعبي يرمي إلى إجراء تغيرات شاملة في حياة الشعب العراقي . فقد دعا منهاجه إلى :

١ . إجراء إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي شامل في البلاد .

٢ . إعادة توزيع الثروة بصورة عادلة .

٣ . وتفتيت الملكيات الزراعية الكبيرة ، وتوزيع الأراضي على الفلاحين المعدمين

٤ . التقليل من الفروق الطبقية بين أبناء الشعب .

٥ . إطلاق كافة الحريات الديمقراطية ، كحرية التنظيم الحزبي والنقابي ، وحرية الصحافة ، وضمان حقوق الشعب ، وحرياته العامة . وقد لقي منهاج الحزب هذا دعما كبيراً من الحزب الشيوعي ، ومن عدد كبير من صغار الضباط ، ولعب الحزب الشيوعي دوراً بارزاً في تحريك الجماهير للمطالبة بحقوقهم وحرياتهم العامة .

أما بكر صدقي فقد أراد أن يجعل من نفسه( أتاتورك العراق )، ويحكم البلاد على هواه ، وقد ظهر فيما بعد أن تقرب بكر صدقي من الإصلاحيين وضمهم إلى الوزارة ، كان يهدف من ورائه استخدامهم وسيلة للوثوب إلى السلطة المطلقة ، فلما أدرك الاصلاحيون أن الحكومة لا تحكم ، وأن الحاكم الحقيقي هو بكر صدقي لم يكن أمامهم سوى تقديم استقالتهم من الوزارة ، وخصوصاً بعد أن أقدم بكر صدقي على استخدام القوة العسكرية ضد انتفاضة العشائر في السماوة ، في ١٣ حزيران ١٩٣٧ ، ووقوع عدد كبير من القتلى والجرحى ، حيث قضت تلك الأحداث على آخر أمل للإصلاحيين من البقاء في الحكم ،

فأقدم السادة جعفر أبو التمن ، وكامل الجادرجي ، ويوسف عز الدين على الاستقالة من الحكومة ، وقد تضامن معهم صالح جبر وقدم استقالته من الحكومة أيضاً ، فلم يبقَ في الوزارة سوى وزيرين فقط ، هما نوري عبد اللطيف ، وناجي الأصيل .

وفي الوقت الذي استقال الاصلاحيون من الوزارة ، أخذ الاستقلاليون (القوميون) يتصلون ببكر صدقي ويحرضونه على العناصر الماركسية واليسارية التي أخذت شوكتها تشتد ، أعربوا له عن استعدادهم الكامل لدعمه إذا ما وقف ضد هذا التيار الجديد ، والعمل على حل البرلمان ، وإجراء انتخابات جديدة ، وإبعاد تلك العناصر من البرلمان الجديد ، وقد وعدهم بكر صدقي بتحقيق ذلك ، وتم ترقيع الوزارة بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٣٧ ، حيث دخل الوزارة كل من :

١ . محمد علي محمود . وزيراً للمالية .

٢ . عباس مهدي . وزيراً للاقتصاد والمواصلات .

٣ . علي محمود الشيخ علي . وزيراً للعدلية .

٤ . جعفر حمندي . وزيراً للمعارف .

٥ . مصطفى العمري . وزيراً للداخلية .

## سادساً : مقتل بكر صدقي :

لقي الانقلاب الذي قاده بكر صدقي ، في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ، ترحيباً حاراً، وتأييداً واسعاً من جماهير الشعب العراقي التواقة إلى إجراء إصلاحات حقيقية في البلاد ، تضمن الحقوق والحريات العامة للشعب ، وتصون استقلال البلاد ، وتعمل على حل مشاكل البلاد الاقتصادية ، والتخفيف من معانات الشعب .

لكن الشعب العراقي أصيب بخيبة أمل كبيرة ، بعد أن تبين له أن كل ما يهم بكر صدقي هو السلطة ، متناسياً ما وعد به الشعب . وجاءت استقالة الوزراء الإصلاحيين من الوزارة لتزيد من انعزال حكومة بكر صدقي عن الشعب ، وسحب الثقة بها ، وبذلك فقد بكر صدقي وحكومته أهم عامل دعم وإسناد ، وهو الشعب .

كان الإنكليز ورجالاتهم من الساسة العراقيين يراقبون الأمور عن كثب ، ويتحينون الفرصة للانقضاض على الانقلابيين ، فقد كان قلق الإنكليز يزداد يوماً بعد يوم ، من توجهات بكر

صدقي ، وجاء زواج بكر صدقي من إحدى الغانيات الألمانيات ليزيد من قلق الإنكليز ، خوفاً من تقربه من ألمانيا ، وأخيراً أخذت الأخبار تتوارد إلى السفارة البريطانية عن عزم بكر صدقي احتلال الكويت مما زاد في قلق الحكومة البريطانية ، ودفعها إلى التعجيل في تحركها للخلاص منه بأسرع وقت ممكن . وجاءت الفرصة المناسبة ، عند ما قرر بكر صدقي السفر إلى تركيا ، لحضور المناورات العسكرية التركية المقرر القيام بها في ١٨ آب ١٩٣٧ ، واتخذ الإنكليز قرارهم بتصفيته ، وهو في طريقه إلى تركيا .

غادر بكر صدقي بغداد في ٩ آب بالطائرة إلى الموصل ، وكان برفقته العقيد محمد علي جواد ، قائد القوة الجوية ، وكان من المقرر أن يغادر بالقطار ، لكنه أحس بوجود مؤامرة ضده وقرر السفر بالطائرة .

وصل بكر صدقي إلى الموصل ، ونزل في دار الضيافة وبصحبته محمد علي جواد ، وقد وجد المتآمرون فرصتهم في الإجهاز عليه في الموصل ، حينما انتقل بكر صدقي إلى حديقة مطعم المطار البعيد ، والمنعزل ، وبينما كان بكر صدقي جالساً في الحديقة مع قائد القوة الجوية محمد علي جواد ، والمقدم الطيار[ موسى علي ] يتجاذبان أطراف الحديث ، تقدم نائب العريف (عبد الله التلعفري ) نحوهم ليقدم لهم المرطبات ، وكان يخبئ مسدساً تحت ملابسه ، ولما وصل قرب بكر صدقي ، اخرج مسدسه وصوبه نحو جمجمته ، وأطلق النار عليه فقتل في الحال ، ثم أقدم العريف على إطلاق النار على العقيد محمد علي جواد وقتله أيضاً .

وتم إلقاء القبض على القاتل ، وأوسع ضرباً ، وقد أعترف بأن الذي جاء به لينفذ الجريمة هو الضابط (محمود هندي ) الذي اختفى بعد مقتل بكر صدقي ورفيقه محمد علي جواد ، وتبين فيما بعد أن المتآمرين قد هيئوا عدة مجموعات لقتل بكر صدقي ، ووزعوها على كركوك والتون كوبري و أربيل و الموصل على احتمال أن بكر صدقي سوف يمر من إحدى هذه الطرق ،في طريقه إلى تركيا وقيل أن العقيد فهمي سعيد كان لولب الحركة ، وأن الضابط محمود خورشيد هو الدماغ المفكر لعملية تنفيذ الاغتيال ، وسرت شائعة تقول أن ضابط الاستخبارات البريطاني في الموصل ، هو الذي دبر عملية الاغتيال .

وفي صباح يوم الخميس ١٢ آب تم نقل جثمان بكر صدقي ورفيقه محمد علي جواد إلى بغداد ، حيث شيعا إلى مثواهما الأخير ، تشييعاً رسمياً سار في مقدمته الوزراء وكبار الضباط والأعيان والنواب والسفراء .

حاولت الحكومة إجراء تحقيق واسع لمعرفة الذين كانوا وراء عملية الاغتيال ، وقد أرسلت لجنة تحقيقية إلى الموصل ، برئاسة نائب المدعي العام (انطوان لوقا ) حيث باشر في إجراء التحقيقات أخذت تلك التحقيقات تتوسع شيئاً فشيئاً ، مما أثار خوف وقلق الضباط المشاركين في المؤامرة ، من أن تصل التحقيقات إليهم ، فأعلن أمر حامية الموصل أمين العمري العصيان على بغداد ، واعتقال ، النائب العام، وجرى تمزيق أوراق التحقيق . كما جرى تسريح كافة الضباط الموالين لبكر صدقي وللحكومة في بغداد ، وأصدر بياناً يعلن فيه انفصاله عن حكومة بغداد .

ورغم اتصال الملك غازي بأمين العمري ، ودعوته له لإطاعة أوامر القيادة العسكرية ، إلا أن الانقلابيين أصروا على موقفهم ، وطالبوا الملك بإقالة وزارة حكمت سليمان ، وتشكيل وزارة جديدة برئاسة جميل المدفعي كما رفضوا تسليم الضباط المتهمين بمؤامرة اغتيال بكر صدقي ورفيقه محمد علي جواد .

حاولت الحكومة ، بدفع من الضباط الموالين لبكر صدقي ، الزحف بالفرقة الثانية في كركوك ، إلى الموصل لإخضاع المتمردين على الحكومة .

وفي المقابل حاول اللواء أمين العمري استمالة عدد من الوحدات العسكرية الأخرى إلى جانبه ، واستطاع الحصول على دعم آمر معسكر الوشاش في بغداد سعيد التكريتي وساعده الأيمن المقدم صلاح الدين الصباغ ، كما انضم إليهم آمر حامية الديوانية

وهكذا بدا أن الجيش قد أنقسم على نفسه ، وأن الأمور قد باتت خطيرة جداً، وتتذر بوقوع حرب أهلية يكون عمادها الجيش ، ولذلك اضطرت الوزارة إلى تقديم استقالتها إلى الملك غازي ، في ١٧ آب ١٩٣٧ ، وتم قبول الاستقالة في نفس اليوم.

## الهوامش

**(١) عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤ ، ص ٢٩٣ .**

**المصادر**


١.عبدالرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب العراقية.

٢.عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية(١٠ جزء).

٣.عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث(٣ جزء).

٤.عبدالرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية(مجلد ١-٣).

٤.فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢.

٥.جعفر عباس حميدي وابراهيم خليل احمد، تاريخ العراق المعاصر.

٦.فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر.

٧.عبدالجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨.

٨.فيبي مار،تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي.

٩.جرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد .

١٠.ستيفن همسلي لونكريكك،العراق الحديث من سنة ١٩٠٠- ١٩٥٠.